علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

سيحافظ أبناء الوطن الوحدويون على منجز الوحدة في حدقات أعينهم

قمة صنعاء

13 / 6 / 1980م

في الفترة 9 - 13 يونيو 1980م التقى الرئيسان علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة في الشطر الشمالي من الوطن، وعلي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي من الوطن في العاصمة التاريخية صنعاء لبحث خطوات تحقيق الوحدة اليمنية، ومثلت القمة محطة رئيسية في العمل الوحدوي بين شطري اليمن، إذ وضعت اللبنات الأساسية القوية على طريق إعادة تحقيق الوحدة اليمنية.

وهذه القمة هي الأولى بين الرئيسين بعد تولي الرئيس علي ناصر محمد مهامه أميناً عاماً للجنة المركزية ورئيساً لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى بالإضافة إلى منصبه رئيساً للوزراء في الشطر الجنوبي من الوطن، ونتج عن هذه القمة اتفاق تضمن عدداً من البنود أهمها التعاون على توطيد الأمن والاستقرار بين الشطرين بكافة الوسائل الممكنة والمتاحة، كما صدر بلاغ صحفي مهم عن هذه القمة، وفيما يلي نص الاتفاق ونص البيان السياسي:

الاتفاق الموقع بين الرئيسين

تم الاتفاق بين الأخ العقيد/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة في الشطر الشمالي من الوطن والأخ/ علي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ورئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي من الوطن.. وسعياً لخلق الأجواء الآمنة والمستقرة كخطوة إيجابية لإعادة توحيد الوطن وكأساس لتوطيد الأمن والاستقرار وترسيخ دعائم الديمقراطية والتقدم الاجتماعي في ربوع اليمن الحبيب وكضرورة حتمية للحفاظ على مكتسبات ثورتي السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من أكتوبر المجيدتين.

من أجل ذلك كله اتفق الرئيسان على التالي:

1 - التعاون على توطيد الأمن والاستقرار في شطري اليمن بكافة الوسائل الممكنة والمتاحة.

2 - عودة المواطنين الراغبين في العودة إلى أي شطر في الوطن.

3 - عدم دعم أي نشاط سياسي أو عسكري أو إعلامي مناهض أو مضاد أو معاد لثورتي 26 سبتمبر و 14 أكتوبر، وللسيادة الوطنية والديمقراطية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي التي يسير على أساسها النظامين الوطنيين في الشطرين.

4 - العمل على إزالة المواقع العسكرية في مناطق الأطراف في الشطرين وعلى أن تحل محلها قوات الشرطة الاعتيادية أو قوات رمزية عسكرية يتفق عليها الطرفان.

5 - تكليف الأخوين وزير الدفاع في الشطر الجنوبي من الوطن ورئيس هيئة الأركان العامة في الشطر الشمالي من الوطن بتحديد أماكن تمركز القوات اليمنية.

6 - وضع خطة للدفاع عن الأرض اليمنية والحفاظ على السيادة الوطنية.

7 - يتم اللقاء الدوري بين رئيسي شطري اليمن مرة كل أربعة أشهر من أجل متابعة تنفيذ الاتفاقيات والقرارات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والخطوات اللاحقة.

صنعاء القصر الجمهوري
في 30 رجب سنة 1400هـ
الموافق 13 يونيو 1980م

علي ناصر محمد
الأمين العام للجنة المركزية
رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى
رئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي

عقيد/ علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية
القائد العام للقوات المسلحة في الشطر الشمالي

الرئيسان علي عبدالله صالح و علي ناصر محمد وبجانبه حسن مكي في صنعاء

البيان السياسي الصادر عن قمة صنعاء 1980م

((وفاءً لدماء الشهداء اليمنيين الذين سقطوا على طريق حرية ووحدة شعبنا اليمني عبر مسيرته النضالية ضد الحكم الإمامي والاستعمار، وانطلاقاً من مبادئ وأهداف ثورة 26سبتمبر وثورة 14أكتوبر الخالدتين وسعيا لتحقيق تطلعات شعبنا اليمني في إعادة وحدة ترابه وإقامة الدولة اليمنية الواحدة التي تكفل له التقدم والتطور المضطرد.. وعملاً بمواثيق عملها بين قيادتي الشطرين.. التقى الأخوان العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة في الشطر الشمالي من الوطن، وعلي ناصر محمد الأمين العام للجنة المركزية رئيس هيئة رئاسة مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي من الوطن في العاصمة صنعاء في جو ساده الإخاء والشعور بالمسؤولية الوطنية والولاء الكامل للتراب اليمني، ولعظم الدور الذي تتحمله القيادتان السياسيتان في شطري الوطن في هذه المرحلة المهمة من تاريخ نضال شعبنا اليمن.

واستأنفا بحث ما تم التوصل إليه من انجازات إثر لقائهما الأول في صنعاء في أكتوبر عام 1979م.. واللقاء الذي تم في عدن خلال زيارة الأخ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الوزراء في الشطر الشمالي من الوطن في شهر مايو 1980م بصدد الخطوات التي اتفقت عليها القيادتان والمسؤولون في الشطرين لإعادة تحقيق الوحدة بطرق سلمية وعلى أسس ديمقراطية.

وجددا تأكيدهما على الالتزام الكامل بضرورة العمل الجاد في إعادة وحدة الوطن اليمني باعتبارها مسألة قدر ومصير لشعبنا، وان هذه المسألة بقدر ما هي ضرورية بما سيتحقق لشعبنا من إمكانات للتنمية والنهوض الاقتصادي والاجتماعي فإنها ستساهم في تحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة، وستعد الشعب اليمني لان يقوم بفعالية بدوره في النضال العربي المشترك في سبيل القضية العربية والدفاع عن مصير الأمة العربية وكفاحها ضد الاحتلال الصهيوني والمؤامرات الاستعمارية التي تحاك من قبل أعداء الأمة العربية.

وعبر الرئيسان والمسؤولون في الشطرين عن ارتياحهما البالغ للخطوات العملية التي أنجزت في ظل قيادتي الشطرين على طريق إعادة الوحدة، وقيام علاقات متينة وتعاون بين الشطرين بصورة لم يسبق لها مثيل سواء قبل قيام الثورة او بعدها، وهذا يوضح الرغبة الصادقة والراسخة للقيادتين والمسؤولين في سبيل انجاز المهمة العظيمة واستشعارهم المسؤولية التاريخية الملقاة على عواتقهم.

واتفقا على الأهمية القصوى التي تكتسبها الخطوات العملية الوحدوية التي تتخذها قيادتا الشطرين، وفي مختلف المجالات عن طريق بناء الأسس الصحيحة والراسخة للوحدة اليمنية، وعبرا عن رضاهما الكامل للانجازات التي حققتها اللجان المشتركة، وإذ يوجهان الشكر لهذه اللجان على ما بذلته من جهود فإنهما يحثانها على ضرورة الإسراع باستكمال المهام المنوطة بها عن طريق تنفيذ مواثيق الوحدة باعتبارها الأساس لكل الخطوات التي تنفذ لتحقيق الغاية المقدسة والهدف المنشود.

ويعربان عن اقتناعهما بأن ما تم تحقيقه من تعاون وتبادل للزيارات بين مسؤولي مختلف المؤسسات الثقافية والفنية والمهنية في الشطرين خلال الفترة القصيرة المنصرمة يعتبر بداية مشجعة تتطلب المزيد من التوسيع لكي تكون نتائجها ومردوداتها ذات اثر ايجابي وملموس لدى المواطنين وعلى طريق الوحدة المنشودة.

واتفقا على إقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة والتنسيق في الخطط الاقتصادية وتبادل الخبرات والمعلومات، وتشجيع رأس المال الوطني وتوفير الضمانات الكافية له، وللاستثمارات العربية والأجنبية في مشاريع التنمية الاقتصادية في الشطرين، وفق قوانين الاستثمارات في الشطرين، وذلك بغرض الإسراع بتحقيق التكامل الاقتصادي باعتباره خطوة مهمة وضرورية على طريق الوحدة التي تشهدها جماهير شعبنا اليمني التي ناضلت وتناضل من اجل هذه الغاية، وتمنح تأييدها الكامل لقيادتيهما السياسيتين في كلا الشطرين، وتقف بإيمان وإخلاص خلفهما من اجل تدعيم جهودهما في هذا السبيل.

وخلال هذه الزيارة تم استعراض ما توصلت إليه اللجان الفنية في الجانب الاقتصادي، وتم تدارس الخطوات العملية لتنفيذها في ضوء اتفاق عدن الموقع بتاريخ 6 مايو 1980م.. وبروح عالية من المسؤولية الوطنية وسعياً وراء إرساء الأسس الفنية لوحدة الوطن اليمني، فقد تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية سيتم بموجبها إنشاء شركة يمنية للنقل البحري، وشركة يمنية للنقل البري، وشركة يمنية للسياحة، وسيتم كذلك تعزيز وتوسيع التعاون الثقافي والإعلامي والتربوي بما يكفل التطور المضطرد والمتنامي لجوانب البناء الاقتصادي والثقافي للشعب اليمني الواحد، وبهدف وضع الأسس الصحيحة للتنمية المتكاملة لشطري الوطن تم الاتفاق على ان تعطى الأولوية عند أداء خطط التنمية للمشروعات التي ستساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الشطرين واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوحيد آمال خطتي التنمية في الشطرين، ومشاركة أجهزة التخطيط والإحصاء في الشطرين في كل مراحل إعداد ومراجعة وتقييم خطط التنمية ولتحديد القواعد والأسس التي تكفل تحقيق التناسق بينهما.

وفي مجال النقد والمصارف تم الاتفاق على عدد من الإجراءات والتدابير التي من شأنها ان ترفع من دور النظام المصرفي في الشطرين في تسهيل حركة التبادل التجاري بينهما، ووضع أسس الوحدة النقدية والتشريعية المصرفية.

ويؤكدان ان التنسيق بين وفود الشطرين في مختلف المؤتمرات والمحافل الدولية التي يشارك فيها الشطران تعتبر مسألة ضرورية ومهمة بهدف اتخاذ مواقف موحدة تجاه القضايا العربية والدولية بما يتفق ومواثيق الوحدة.

واستعرضا التطورات السياسية التي شهدتها وتشهدها منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي.. وعبرا عن قلقهما تجاه عملية تصعيد حدة التوتر في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

ويؤكدان ضرورة إبقاء هذه المنطقة خالية من القواعد العسكرية والأحلاف الأجنبية المعادية، وذلك حتى تتاح لشعوب هذه المنطقة فرص أفضل لتحقيق التعاون والأمن والاستقرار.

كما شددا على ان أمن هذه المنطقة هي مسؤولية شعوبها وحدها.. لكل ذلك يرفضان كافة أشكال التدخل والعدوان العسكري ضد شعوب المنطقة، ويؤمنان بضرورة تكوين علاقات مع دول شبه الجزيرة العربية، وعلى أسس واضحة ومتكافئة من وسائل السعي المتواصل لتحقيق تعاون عربي شامل يدفع بقضية الوحدة العربية الشاملة خطوات إلى الأمام.

وباستعراض الوضع في منطقة الشرق الأوسط أكدا مواقفهما المبدئية تجاه قضية الصراع العربي – الإسرائيلي والقائمة على اعتبار القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع، وان الحلول التي لا تعنى بمتطلبات الشعب الفلسطيني هي حلول جزئية لن يكتب لها النجاح، وجددا إدانتهما لاتفاقيتي ((كامب ديفيد)) ومعاهدة الصلح المنفرد ومؤامرة الحكم الذاتي التي نتجت عنهما.

وأكدا تأييدهما المطلق للنضال الذي يخوضه الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة والذي يواجه بأعمال الإرهاب من قبل السلطات الإسرائيلية، ويستنكران بشدة ويدينان هذه الأعمال وخاصة محاولة اغتيال بعض رؤساء بلديات الضفة الغربية، فإنهما يدعوان المجتمع الدولي إلي إدانتها ووضع حد للاستهتار بقرارات المنظمة الدولية ومواثيقها.

وأكدا انه لا يمكن ان يتحقق السلام في منطقة الشرق الأوسط ما لم تنسحب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة بدون قيد او شرط والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد.

الرئيسان علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد يوقعان البيان السياسي

←